0595

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التوزيع : عام

E/ECWA/80/Add.1

٢٥ نيسان/ابريل ١٩٧٩

الاصل : بالانكليزية

اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

الدورة السادسة

٢٨ نيسان/ابريل - ٥ ايار/مايو ١٩٧٩

بغداد ، العراق

البند (٨) من جدول الأعمال

مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ١٩٧٠ - ١٩٧٨

ملخص

عملية المراجعة والتقويم ، الرابعة والأخيرة ، للتقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني .

79-2539

شهدت السبعينات نموا متسارعا في معظم بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، من جرّاء الانتقال الى الظروف الجديدة التي نتجت عن الطفرة النفطية . وظل الاداء الاقتصادى الشامل ، رغم تخطّي الاهداف المرسومة ، دون مستوى الامكانات التي يمكن بلوغها . ويمكن تفسير هذا الوضع بصورة رئيسية بوجود عقبات متنوعة اتجهت نحو الحدّ من القدرة الاستيعابية في عدة بلدان .

١- الخصائص الرئيسية لاقتصاد المنطقة

ان ابرز ما يميز اقتصاد الكثير من بلدان اللجنة هو سيطرة قطاع النفط . والايرادات النفطية هي الدعامة الاساسية في عدة بلدان اعضاء ، وهي السبب وراء اتساع دور المنطقة في الاقتصاد العالمي . ولغاية الآن ، ظهر اسهام قطاع النفط في النشاط الاقتصادى بصورة رئيسية ، من خلال انفاق الايرادات المتزايدة التي تحصل عليها الحكومات ونتيجة لذلك ، فان الروابط المباشرة بين قطاع النفط وبقية قطاعات الاقتصاد هي روابط محدودة .

ومن السمات الاخرى لاقتصاد المنطقة ارتفاع درجة " انفتاحه" التي تجعل منه اقتصادا معرضا للقوى والتأثيرات الخارجية . ولا يزال الطابع الغالب لهذه المنطقة هو كونها مصدّرة لمادة أولية هي النفط الذى يشكّل سلعة التصدير الرئيسية . وفي الوقت ذاته ، تقوم هذه المنطقة باستيراد معظم احتياجاتها من السلع الانتاجية والاستهلاكية . وبذلت البلدان الاعضاء ، اثناء العقد الحالي ، جهودا كبيرة من أجل تصنيع وتنويع اقتصاداتها ، بغية التوصل ، بين امور اخرى ، الى تقليل اعتمادها على الخارج .

كما شهدت السبعينات تزايدا لدور القطاع العام في الحياة الاقتصادية ، بمعدل متسارع ، في اقتصاد البلدان النفطية والبلدان غير النفطية على حد سواء . وساهم في هذا الاتجاه التدفق الكبير للايرادات النفطية وما تلاه من اعتماد لبرامج انمائية ضخمة في البلدان النفطية من جهة ، وتحول بعض البلدان غير النفطية نحو نظام سيطرة الدولة وادارتها للاقتصاد من جهة اخرى .

ويبقى اقتصاد المنطقة متجزئا ، ويوفر بالتالي فرصا كبيرة للتعاون المثمر ، رغم وجود ظروف عديدة تفرض العكس . وبالاضافة الى ذلك ، تسبب انعدام الاستقرار السياسي ، بما في ذلك نشوب النزاعات المسلحة ، في حدوث تآليف اقتصادية مرتفعة ، وفي تحويل موارد ضخمة للاعمار والدفاع .

٢- المنطقة والاقتصاد العالمي

ظهرت منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا اثناء السبعينات بصفتها كيانا هاما على مسرح الاقتصاد الدولي . وكانت سيطرة السلطات الوطنية على موارد الطاقة المحلية سببا رئيسيا وراء هذا التصاعد في القوة الاقتصادية . وقد تأكد عظم الوزن الاقتصادى العالمي للمنطقة من خلال الاعتماد الكثيف لبقية العالم على امدادات النفط من هذه المنطقة ، وهي الامدادات التي قدرت في فترة ١٩٧٦ -١٩٧٧ بنسبة ٥٤ بالمائة من الصادرات العالمية للنفط الخام .

وكان من شأن احداث السبعينات، لاسيما الطفرة النفطية، ان المنطقة لم تواجه فحسب فرصا انمائية لا سابق لها ، وانما أيضا تحديات ومشاكل هامة . ولا زالت المنطقة منشغلة حتى الآن ، وربما تبقى كذلك لسنين مقبلة عديدة ، بنتائج هذه الاحداث . ومع ان الجهود التي بذلتها المنطقة واستجابتها لهذه الاحداث كانت ملموسة على العموم ، فقد كانت تفتقر في الغالب الى النظرة المستقبلية اللازمة على المستوى الاقليمي . وعلى سبيل المثال ، ما زال قسم كبير من فائض الاموال يوظّف في سندات مالية قصيرة الاجل في الاسواق المالية الدولية . الا انه يمكن فهم هذه الاستجابة على نحو أفضل حينما ننظر الى العقبات ، سواء كانت محلية أو اقليمية أو دولية ، التي تحدّ من الاختيارات المتاحة امام المنطقة .

ومع ذلك ، فقد تولّدت عن تعاظم الثروة الاقتصادية في المنطقة طفرة في الانفاق لا مثيل لها في تاريخ هذه المنطقة . فالثروة المالية المكتسبة حديثا دفعت مخططي الانماء لاعادة النظر في اهدافهم الانمائية ولمباشرة برامج استثمار مكثفة . وفي بعض الحالات ، كان الانفاق مكثفا لدرجة أدت الى حالات خطيرة من التضخم والاختناق . وأصبح من الضروري اتخـــاذ تدابير كابحة للحّد من سرعة الانفاق بغية تحاشي وقوع اضطرابات اقتصادية خطيرة .

ولم يقتصر أثر الطفرة النفطية على البلدان المصدّرة للنفط في المنطقة ، بل امتدّ ، وعلى درجات متفاوتة ، ليشمل البلدان الاخرى . وانتقل هذا الاثر بصورة رئيسية من خلال التدفقات المالية من البلدان النفطية التي لديها فائض من الموارد المالية الى البلدان غير النفطية التي تعاني عجزا على هذا الصعيد . ومن المحتمل أن يكون ذلك قد اتاح للمنطقة أول فرصـــة حقيقية لتحقيق التعاون والتكامل الاقتصاديين المنشودين منذ زمن بعيد . والامر الذي ما زالت المنطقة بحاجة اليه هو توفر احساس اكبر بالثقة المتبادلة ، واقتران ذلك بالعزم والالتزام ، في جوّ أفضل من الاستقرار السياسي .

وبذلت المنطقة ، بصفتها مصدّرا رئيسيا للنفط ، جهدا كبيرا لتكييف انتاجها منه حسب الاحتياجات العالمية . وقامت في الوقت ذاته باعادة توجيه القسم الاكبر من ايراداتها النفطية نحو بقية بلدان العالم عن طريق الاستيراد الواسع النطاق ، وتقديم المساعدات الى البلدان النامية ، ودعم مؤسسات العون المالي والمؤسسات المالية المتعددة الاطراف ، واستثمار الاموال في الاسواق المالية الدولية . وقد شكلت اعادة توجيه الايرادات النفطية حافزا مفيدا للاقتصاد العالمي . وفضلا عن ذلك ، ساعدت المنطقة في تحقيق درجة أكبر من الشعور بالتضامن والتعاون بين البلدان النامية ، وفي السير قدما في حوار اكثر جدية مع البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي ، من أجل اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

ولا يمكن القول بأن الثروة المتعاظمة للمنطقة قد واكبتها **استراتيجية انمائية** تتناسب معها . وفيما عدا بعض الخطط الانمائية الطموحة ، ارتدى تجاوب المنطقة مع الاوضاع الجديدة بدرجة متفاوتة شكل ردات فعل معزولة وقصيرة الاجل ازاء التأثيرات الداخلية والخارجية ، ولم يأخذ شكل اعمال منسّقة في اطار استراتيجية انمائية جديدة وطويلة الاجل . وفي الواقع تمرّ

هذه المنطقة بفترة انتقالية. وما زالت البلدان الاعضاء تتلمّس طريقها بالنسبة الى أولوياتها والى وسائل بلوغ هذه الاولويات، بالاضافة الى طبيعة العلاقات الواجب اقامتها مع بقية بلدان العالم ونطاق هذه العلاقات واتجاهها.

لقد ادّت الثروة المكتسبة حديثا، أو على وجه التحديد، تحويل الموارد الطبيعية غير المتجددة الى موارد مالية، الى نشوء مشاكل ذات طبيعة اقتصادية واجتماعية وثقافية. وعلى سبيل المثال، فان تخفيض قيمة بعض العملات التي تتراكم بواسطتها وتحفظ بها هذه الموارد المالية، قد تسبب في تآكل فائض الاموال المتراكمة. وفي بعض الحالات، تولّدت عن معدلات الانفاق المرتفعة على الصعيد الداخلي، ضغوط تضخمية قوية زادت، بين امور اخرى، من حدة مشكلة توزيع الدخل. وما زال الثراء المفاجيء يقترن باداء اقتصادي منخفض نسبيا، وتخلّف، وتركيز للثروة.

٣- الاهداف الاقتصادية الكبرى للمنطقة

بالرغم من افتقار المنطقة الى استراتيجية انمائية واضحة المعالم، فان الجهود الانمائية اثناء السبعينات تنطوي على عدد الاهداف الكبرى:

(أ) النمو المتسارع للاقتصاد وتنويعه

لقد التزمت معظم البلدان بتحقيق اهداف طموحة للنمو سواء على صعيد الدخل الكلي أم على صعيد الدخل الفردي (١). ويتركّز اهتمام كبير على تكوين رأس المال وعلى تحقيق التنويع الاقتصادي من خلال التصنيع بغية الوصول الى هذه الاهداف.

(ب) التنمية المتوازنة

يتجلّى التركيز في كل خطط وبرامج التنمية تقريبا على التنمية المتوازنة. والهدف المنشود في هذا المجال هو، بين امور اخرى، تحقيق توزيع اكثر عدالة للدخل، وتوزيع جغرافي اكثر توازنا لمشاريع التنمية وتنمية قطاعية متوازنة بين الفروع الرئيسية للاقتصاد أو بين القطاعين العام والخاص، وتحقيق تزاوج متوازن بين المشاريع الانمائية الزراعية والصناعية. ولكن هذه الخطط والبرامج تعير قدرا أقل من الاهمية للتنفيذ المرحلي الصحيح للبرامج أو لعملية التزاوج المثلى بين القوى العاملة ورأس المال.

---

(١) من المستهدف ان ينمو الناتج المحلي الاجمالي بمتوسط معدل سنوي يتراوح بين ٨ و ١٢ بالمائة في البلدان غير النفطية، وبين ١٠ و ١٧ بالمائة في البلدان النفطية (تشكل سلطنة عمان استثناء ملحوظا، حيث من المستهدف أن يبلغ متوسط معدّل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي نسبة ٣ بالمائة).

(ج) الاستراتيجية النفطية

لغاية الآن، يتم انتاج النفط وتصديره، وتسعيره الى حد ما، كمحصّلة للقوى والتأثيرات المتواجدة في السوق العالمية، الامر الذي لا يتلاءم بالضرورة مع مصالح البلدان المنتجة للنفط. وفي اطار هذه الضغوط الدولية، تركّزت الجهود الوطنية على الاستخدام الصحيح للنفط، بما في ذلك الغاز الطبيعي، وعلى استعماله كمدخل صناعي، وعلى الادارة الفعّالة للايرادات النفطية. ويبدو أن الاستراتيجيات القطرية تلتقي حول نهج اقليمي موحّد في هذا الميدان اكثر منه في أي ميدان آخر، لاسيما من خلال الجهود التي تبذلها منظمة الاقطار العربية المصدّرة للبترول.

(د) التعاون الاقليمي

يتزايد ادراك البلدان الاعضاء بأن التعاون الاقتصادي يشكل الطريق الاكثر قابلية للحياة من أجل تحقيق الامكانات الاقتصادية للمنطقة. ومع تكديس فائض رأس المال، تأخذ مسألة التعاون ابعادا جديدة. ويبدو أن احساسا بالتضامن والتعاضد قد تولّد بين البلدان الاعضاء في العصر النفطي الحديث. وتتجلى مظاهر بينة لهذه الظاهرة في ميادين التمويل والقوى العاملة والتصنيع. فالجمع في المنطقة بين البلدان التي لديها فائض وبين البلدان التي لديها عجز في رأس المال قد سبّب ضغطا متزايدا على حركة رأس المال والقوى العاملة على حد سواء، وكان ذلك في مصلحة المجموعتين. وفي الوقت نفسه، يمكننا القول بأن وضع نهج اقليمي للتصنيع هو شرط اساسي لدخول المنطقة عصر الصناعات الكثيفة الاعتماد على رأس المال، وللافادة من مزايا المشاريع الاقتصادية الكبيرة والاسواق الواسعة النطاق. ومن شأن هذه العملية أيضا ان تساعد على تحاشي الازدواجية في الجهود الوطنية في مجال التصنيع.

(هـ) القوى البشرية والعمالة

ان الهدف الرئيسي هو تنمية الموارد البشرية للمنطقة بطريقة تتفق مع اهدافها الاجتماعية والاقتصادية. ففي الاقتصادات النفطية، يتمثل الهدف في تلبية الطلب المتزايد على اليد العاملة من المصادر المحلية واستبدال العاملين المحليين بغير المحليين تدريجيا. اما في الاقتصادات غير النفطية، فالهدف يتمثل ليس فقط في تأمين الاحتياجات المحلية وانما أيضا في ايلاء الاعتبار الواجب لاحتياجات الاقتصادات النفطية المجاورة من اليد العاملة.

٤- اداء النمو

ان النمو المتحقق في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، عند قياسه بالناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة خلال السبعينات، يتجاوز كثيرا المعدلات الدنيا المستهدفة التي حددت للبلدان النامية في العقد الانمائي الثاني. فالبيانات المتوفرة، التي تغطي الفترة الممتدة حتى عام ١٩٧٧، تدلّ على ان معدلات النمو السنوية لغالبية البلدان الاعضاء قد

تراوحت بين ٧ و ١٢ في المائة. وقد بلغت الاقتصادات النفطية على العموم معدلات نمو أعلى من تلك التي بلغتها الاقتصادات غير النفطية لاسيما منذ عام ١٩٧٣ (١).

وهذا الاداء يبدو أفضل بكثير لدى مقارنته مع ذلك الذى حققته البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وكذلك مع التجربة الماضية للمنطقة. الا أن النمو المحقق، عندما ينظر اليه انطلاقا مما تملكه المنطقة من قاعدة وامكانات في مجال الموارد ومن احتياجاتها الانمائية، لا يمكن اعتباره مرتفعا للغاية. وعلاوة على ذلك، اذا سلّمنا بالرأى القائل ان النفط ينبغي اعتباره من الاصول القابلة للنفاذ، فاننا نصل الى تقديرات للدخل ادنى بكثير مما تشير اليه الطرق التقليدية للمحاسبة القومية.

وكان اداء النمو، عند تقويمه بالقيمة النقدية، أعلى بكثير، عاكسا سرعة استيراد التضخم الذى ميّز كل اقتصادات المنطقة. فقد تركت الضغوط التضخمية الداخلية والخارجية اثرها محدثة زيادات سنوية في الاسعار وصلت الى ٢٠ و ٣٠ في المائة.

وما يزال التفاوت في الدخل بين بلدان المنطقة وفي داخل هذه البلدان كبيرا جدا. فالمنطقة تضم بلدانا تنعم بمستوى للدخل الفردى يعتبر من اعلى مستوياته في العالم، بينما ينتمي اعضاء آخرون فيها الى مجموعة البلدان الاقل نموا. وبالاضافة الى ذلك، لا يزال توزيع الدخل، غير المتماثل الى حد بعيد، على الصعيد القطرى هو السائد حتى الآن.

ان المساهمة النسبية للقطاع الزراعي في الناتج الاجمالي قد تدنت بشكل ملموس في السبعينات لاسيما بعد عام ١٩٧٣. وباستثناء الجمهورية العربية السورية ودولتي اليمن، بلغت هذه المساهمة قدرا لا يتجاوز ١٢ في المائة من مجموع الناتج خلال تلك الفترة، و ١ في المائة أو أقل من ذلك في الاقتصادات النفطية. ويمكن ان يعزى هذا الوضع، في جملة امور، الى تكرّر الاحوال الجوية السيئة، والى اشتداد الاهمية النسبية للقطاع النفطي، والى التأكيد البسيط نسبيا الذى ناله القطاع الزراعي في المجهود الانمائي. الا اننا لا نبالغ اذا شددنا على أهمية القطاع الزراعي كمصدر للغذاء والمواد الخام، وعلى دوره المركزى في الاقتصاد الريفي. لذا تعود التنمية الزراعية لتحتلّ مركز الصدارة من واقع ما يسببه الامن الغذائي من قلق وبتشجيع من الامكانات الزراعية الكبيرة التي تملكها المنطقة.

---

(١) ان اداء الاقتصادات غير النفطية، خلافا لاداء الاقتصادات النفطية، حينما ينظر اليه من حيث الناتج القومي الاجمالي، يتحسن تحسنا ملحوظا من جرّاء صافي الايرادات من دخل عوامل الانتاج ولاسيما تحويلات العاملين. الا ان دخل الاستثمار، المتزايد بسرعة في البلدان الاخيرة، يرفع باطراد نسبة الناتج القومي الاجمالي الى الناتج المحلي الاجمالي، وقد تجاوزت هذه النسبة الواحد في الكويت (١٩٧٥) والعراق (١٩٧٦).

ان تسريح العملية الصناعية منذ اواسط السبعينات لم يترك بعد أثره الكامل في مجال التنمية وذلك يرجع جزئيا الى ما تقترن به المشاريع الصناعية الضخمة من فترة طويلة نسبيا لانشاء الاصول الانتاجية. وتأتي صناعات تكرير النفط والاسمدة والبتروكيماويات في مقدمة الصناعات الكبرى في الاقتصادات النفطية، في حين ان صناعات تحضير الاغذية والنسيج هي الصناعات الرئيسية في الاردن والجمهورية العربية السورية ولبنان.

وازدادت مساهمة قطاع الصناعات الاستخراجية في الناتج ازديادا ملحوظا خلال الفترة. ففي الاقتصادات النفطية، تجاوزت هذه المساهمة ٧٠ في المائة في السنوات الاخيرة، باستثناء العراق حيث بلغت أقل من ٦٠ في المائة. وفي بعض الاقتصادات غير النفطية كالاردن والجمهورية العربية السورية، ساهم الفوسفات بقسط كبير في ناتج القطاع.

وفي الاقتصادات غير النفطية الاكثر تنوعا نسبيا، تحتل الخدمات، وخاصة المبادلات التجارية، مركزا ابرز في تكوين الناتج. وقد ساهمت المبادلات التجارية خلال السبعينات بنسبة تتراوح بين ١٧ و ٢٠ في المائة في الناتج المحلي الاجمالي. أما نصيب الخدمات الاخرى (المصارف، المالية، الادارة العامة، الدفاع) فقد تراوحت بين ١٧ و ٤٠ في المائة.

وتراوح نصيب الاستهلاك في مجموع الناتج بين ٢٣ و ٦٠ في المائة في الاقتصادات النفطية، وبين ٨٦ و ١٢٢ في المائة في المجموعة غير النفطية. وقد استوعبت الصادرات القسم الاكبر من الناتج في الاقتصادات النفطية ولكنها لم تمثل الا جزءا ضئيلا من الناتج الاجمالي للاقتصادات غير النفطية. وفي المقابل، كان نصيب الواردات ادنى في البلدان الاولى وان كان يزداد في جميع البلدان.

وازداد نصيب الاستثمار في مجموع الناتج ازديادا حادا خلال السبعينات في مجموعتي البلدان كلتيهما وتراوح بين ٢٣ و ٤١ في المائة. وكانت المدخرات المحلية على العموم أكثر من كافية الى حد بعيد لتمويل الاستثمار في الاقتصادات النفطية، بينما تم سدّ النقص في حالة الاقتصادات غير النفطية بتدفقات ضخمة لرؤوس الاموال، خصوصا من جانب مجموعة البلدان الاولى.

٥- السكان

بلغ متوسط معدلات نمو السكان في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا بين ٢ر٤ و ٤ر٧ في المائة سنويا بالمقارنة مع متوسط عالمي تقديري نسبته ٢ في المائة.

ويتسم سكان المنطقة بمعدلات مواليد عالية وبمعدلات وفيات منخفضة الى متوسطة وبتركيب عمري معظمه من صغار السن ويكون ٤٥ في المائة من السكان دون الخامسة عشر من العمر، وبكثافة سكانية منخفضة نسبيا مع وجود تفاوتات سكانية واسعة بين قطر وآخر، وبارتفاع مستويات التحضر ازدياد الضغط السكاني على المدن الكبرى، وبهجرة كبيرة لليد العاملة.

وهذه الخصائص تعني ،في جملة أمور، معدلات عالية لنمو السكان ولمعدلات الاعالة ووجود مظاهر نقص خطيرة في بعض البلدان وعدم وجود مرافق اساسية كافية مثل الخدمات السكنية والتعليمية والطبية والمرافق العامة ولا سيما في المناطق الحضرية الآخذة بالاتساع.

وتشهد المنطقة الان تغيرات بطيئة، ولكن هامة ،في الاجل المتوقع الذى يتراوح في الوقت الراهن بين ٣ر٣٨ سنة كحد ادنى في اليمن وبين ٧٠ سنة في الكويت.

وفي حين أنه لا يمكن اعتبار بلدان اللجنةالاقتصادية لغربي آسيا (فيما عدا مصر) بلدانا مكتظة السكان فان سوء توزيع السكان مكانيا وتضخم المناطق الحضرية يمثلان مشكلتين كبيرتين نظرا الى عدم وجود أية سياسة سكانية الا لدى قلة قليلة من بلدان المنطقة.

٦- تطور العمالة واليد العاملة

تم خلال العقد الحالي احراز تقدم كبير في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا تمثل في ازدياد نسبة السكان العاملين في الانشطة الحديثة وانخفاض البطالة الى حد كبير وفي القيام الى حد ما ، بتوجيه البرامج التعليمية نحو تلبية حاجات التنمية.

وكان المعدل العام لنمو العمالة بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٧٥ أعلى من المستويات العالمية. وأخذت البطالة السافرة المسجلة بالتناقص في اغلبية بلدان اللجنة كنتيجة رئيسية للزيادة السريعة في هجرة اليد العاملة داخل المنطقة. أما البطالة الناقصة فما زالت كبيرة ولا سيما في "القطاع غير المنظم" في المدن في حين أن البطالة المقنعة ما زالت سائدة في المناطق الريفية. واما التغيرات القطاعية في العمالة ، وان تكن محدودة ،فانها افادت قطاع الخدمات ،وكذلك قطاع الصناعة ولكن بدرجة أقل. غير ان الزراعة حافظت في العراق وفي الجمهورية العربية السورية على نصيبها من المجموع.

وعلى العموم ، تحسّنت المؤهلات الدراسية لليد العاملة في بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، فقد انخفض بصورة ملموسة عدد الاميين وعدد الذين يقل تحصيلهم العلمي من مستوى التعليم الابتدائي ،في حين سجلت زيادات كبيرة في الفئات الاخرى ولا سيما فئة حملة شهادة الدراسة المتوسطة وفئة حملة الشهادات الجامعية. وبالمثل ، تحسّن التركيب المهني للقوى العاملة تحسّنا كبيرا مما عكس زيادة نسبية في الفئات المهنية ذات المؤهلات العالية. وهكذا فان نسبة الفئات المهنية والفنية في الاقتصادات النفطية عالية نسبيا مما يعكس ارتفاع نسبة عنصر المستقدمين من هذه الفئات. اما في الاقتصادات غير النفطية فان هذه النسبة ، وان تكن منخفضة بالقياس الى المعايير الدولية ، فقد كادت تبلغ الضعف. وهناك تغيّر هام آخر جدير بالذكر الا وهو ازدياد معدّل اشتراك المرأة في النشاط الاقتصادى. وينطبق هذا بصورة خاصة على النساء اللواتي ينلن دبلومات مهنية وفنية.

ومع هذا ، فان تطور القوى العاملة ، من خلال التعليم والتدريب ، مازال غير مدرج بصورة كافية في برامج التنمية في البلدان الاعضاء في اللجنة . أما التوسّع التعليمي اللافت للنظر خلال الاعوام العشرة الماضية فقد كان نتيجة لمطالب اجتماعي عام اكثر من كونه تلبية لمتطلبات عملية التنمية . وقد سبّب هذا نشوء اختلالات في تركيب العرض من المهنيين والطلب على اليد العاملة .

ولم يعتبر العمل في المنطقة حتى الآن هدفا رئيسيا للتنمية ذلك أن مشاريع جدّ قليلة ، ان وجدت ، ترتكز على استحداث الوظائف ، وان توليد العمالة ما زال ينظر اليه على انه هدف ثانوي في عملية التنمية . ومن هنا فان هناك حاجة الى بذل الجهود لتحسين الانتفاع بالقوى العاملة عن طريق تخطيط العمالة على الصعيدين الوطني والاقليمي .

٧- الزراعة

هناك تفاوت في توزيع واستغلال الموارد الزراعية في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، يتمثل في أن ٧٥ في المائة من الانتاج الكلي يتحقق في ثلاثة بلدان فقط ، وقد زاد مجموع الانتاج الزراعي للمنطقة بمعدل سنوي متوسطه ٥ر٢ في المائة - وهو معدل يزيد قليلا عن المعدل الذي تحقق خلال العقد الانمائي الأول ولكنه اقل من معدل ٤ في المائة الذي استهدفته الاستراتيجية الانمائية الدولية للعقد الانمائي الثاني . هذا بالاضافة الى أن معدلات النمو في البلدان الأعضاء متفاوتة الى حد كبير .

أما انتاج المواد غير الغذائية فقد شهد بالفعل ركودا ذلك ان الاهتمام تحوّل الى انتاج الاغذية الأمر الذي يعبر عن الاهتمام المتزايد بالأمن الغذائي الطويل الأجل وبالحاجة الى مقابلة الزيادات في الطلب على الأغذية الذي يزداد بنسبة سنوية متوسطها ٥ر٤ في المائة .

وهناك حاجة الى اجراء تحسينات في ادارة العرض من الأغذية من اجل مواجهة عدم استقرار الانتاج الغذائي وتزايد الاعتماد على الواردات من المواد الغذائية . اما انتاج المحاصيل وبخاصة انتاج الحبوب ، فانه بحاجة الى اتخاذ تدابير تكفل له الاستقرار . وينبغي الحصول على مزيد من المعونة الغذائية وزيادة حجم المخزونات الاحتياطية الوطنية لمواجهة تزايد عدم القدرة على التنبؤ بأحوال الأسواق الدولية للحبوب .

وقد تم ، خلال الفترة المستعرضة ، التقليل الى حد كبير ، من التقلبات في الانتاج الحيواني في معظم بلدان المنطقة . غير ان عدم توفر قدر كاف من مواد العلف المركزة والعلف الخادي ما زال يشكل عقبة كبيرة امام تربية الحيوان . وسوف يتطلب التوسع في انتاج الاعلاف في الثمانينات اتخاذ تدابير لتشجيع المزارعين على احداث التغييرات المطلوبة في انماط المحاصيل .

وعلى الرغم من ان الانتاج الحراجي محدود في معظم بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا فانه حدث تطور كبير تمثّل في انشاء صناعة للورق والورق المقوّى . وأدى تزايد الطلب على منتجات الأخشاب الى زيادة الاعتماد على الواردات ولكنه جدّ الاهتمام بتطوير الحراجة . وخلال السبعينات ، زادت بنسبة معتدلة المقادير القليلة التي كان يجرى صيدها من الأسماك . بيد أن

هناك امكانيات لتطوير صناعة صيد الاسماك في الأجزاء الجنوبية من المنطقة .

ويتعيّن استخدام الطرق المحسّنة والمستحدثات التكنولوجية من اجل زيادة انتاجية الأرض التي لم تشهد ،بالقيمة الفعلية ،الا تحسنّا طفيفا . يضاف الى ذلك أن من الضروري تحقيق زيادة عامة في المستويات المنخفضة لانتاجية اليد العاملة وذلك لرفع دخل الفرد في مجال الزراعة . ويتطلب هذا زيادة الاستثمارات المزرعية والقيام ،على نحو افضل ، بتنفيذ مشاريع للتطوير مثل شبكات الصرف و شبكات الرى المحلية و المشاريع الانتاجية .

وبالاضافة الى توفير المقومات الهيكلية الريفية الأساسية المهملة حتى الآن فان من المطلوب قيام الحكومة بتدخل مباشر يكون بتوفير الحوافز من اجل رفع انتاجية ومداخيل المزارع. ومن شأن تقديم اعانات كبيرة للسلع الغذائية الرئيسية ان يؤدى الى خفض أسعار المحاصيل الزراعية ،ومن ثم الى تضاؤل الحافز على زيادة الانتاج . وعليه ينبغي ان تخصص الاسعار الزراعية التشجيعية للسلع الرئيسية وان تتابع اسعار دنيا للمنتجات الزراعية من السلع الأخرى .

وكان لتدفق اليد العاملة من مجال الزراعة الى النشاطات الاقتصادية الأخرى ان أدى الى ازدياد الطلب على المكننة مع ان التدريب المناسب على اساليب المكننة واستخدام هذه الاساليب ما زالا يمثلان مشكلة . وينبغي ان يكون الاخذ بالمكننة على انسب وجه وسيلة لزيادة دخل الفرد في مجال الزراعة .

وفي حين ان البلدان غير المصدّرة للنفط تعتمد بشدّة على قطاع الزراعة فان معظم البلدان المنتجة للنفط تعتبر ذلك القطاع قطاعا هامشيا ،ولم يحدث تغيّر كبير في المواقف الا في الجزء الأخير من هذا العقد . غير انه قد يتبين ان المحاولات الرامية الى تقديم السلف الزراعية بفائدة ضئيلة والأسمدة المصانة حكوميا والى دعم الأسعار ستكون محاولات باهظة التكاليف .

٨- الصناعة

وكان للزيادات الحادة في عوائد النفط مقرونة بالرغبة في تعزيز التصنيع أن مكّنت من زيادة الاعتمادات الاستثمارية المخصصة لقطاع الصناعات التحويلية في معظم بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ؛ ونتيجة لذلك سجّل في هذا القطاع نمو ملحوظ فبلغ ،بالقيمة النقدية ،معدّلا سنويا بقدر متوسطه نحو ٣٠ في المائة . غير أن النمو في قطاع الصناعات التحويلية كان أقل من النمو المسجّل في بعض القطاعات الرئيسية الأخرى فترتب على ذلك أن تجمدت حصة الصناعات التحويلية في الناتج الاجمالي أو انخفضت لتبلغ في الأعوام الأخيرة نسبة ٨ الى ٩ في المائة تقريبا . ومن شأن استهداف صناعة تكرير النفط ان يقلل من هذه الحصة الى حد كبير .

ان تركيب الناتج يعكس حقيقة مفادها ان التصنيع في معظم البلدان الأعضاء ما زال في مرحلة مبكّرة من مراحل التطور . وما زالت الصناعات التقليدية في مجالات الأغذية والمنسوجات والملبوسات تهيمن على الصناعات التحويلية . غير ان المنطقة تشهد تغيرات هي في صالح الصناعات الوسيطة

والثقيلة . ومن اهداف الخطوط الانمائية الراهنة تحقيق نمو أسرع ونصيب أوسع في الناتج الاجمالي . ويبدو ان ازدواجية المشاريع والتنافس على اليد العاملة الماهرة يضرّان على الصعيد الاقليمي ، بعنصر المنافسة فيما بين المشاريع الصناعية . وسوف يزال قطاع الصناعات التحويلية يعاني خلال فترة زمنية قادمة من النقص في اليد العاملة الماهرة ومن اضطراب في العلاقة ما بين الأجر والسعر ومن سوء توزيع الصناعات داخل كل بلد من بلدان المنطقة .

٩- النقل والمواصلات والسياحة

كان اتساع وتحسن المرافق الأساسية للموانيء ولا سيما في منطقة الخليج أعظم تطور حدث في ميدان النقل . وكان هذا استجابة مباشرة لمشكلة اكتظاظ الموانيء التي نشأت عن النمو الكبير في الواردات في اعقاب ارتفاع اسعار النفط . وقد لقي توسيع وتحسين شبكات الطرق والخطوط الحديدية الاهتمام اللازم ، فقد طرأ تحسّن على الطرق التي تصل ما بين البلدان المتجاورة واعيد بناء بعض الأقسام المهجورة من قبل .

وقد طرأ تطور آخر كبير وهو توسع أساطيل النقل البحري الوطنية ولا سيما في الكويت والعراق والمملكة العربية السعودية . غير انه لم يصبح حتى الآن اي من بلدان اللجنة طرفا متعاقدا في مدونة قواعد السلوك لشركات النقل البحري وهي المدونة التي أقرها مؤتمر الأمم المتحدة للمفوضين الذي عقد في جنيف في نيسان/ابريل ١٩٧٤ .

وعلى الرغم من بعض التطورات الهامة التي حدثت في ميدان المواصلات السلكية واللاسلكية ولا سيما في البحرين والكويت فان الاتصالات الهاتفية داخل المنطقة ومع العالم الخارجي ما زالت غير مرضية . أما الخطط الانمائية الحالية ، وأشدها طموحا الخطة الانمائية للمملكة العربية السعودية ، فانها ترمي الى توسيع وتحديث شبكة المواصلات السلكية واللاسلكية . وفيما يتعلق بالسياحة فان معظم الجهود قد وجهت نحو توسيع وتحسين المرافق الفندقية .

١٠- التطورات الضريبية والنقدية

ان النظم النقدية والضريبية في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا هي متخلفة عموما . واذا وضعنا في الاعتبار القيود السائدة المفروضة على الأجهزة المالية فان السياسة الضريبية تظل هي الأداة الرئيسية للسياسة الاقتصادية .

وقد ازدادت ايرادات الحكومات ازديادا حادا ولا سيما في الاقتصادات النفطية بلغت ايرادات هذه الاقتصادات من النفط ثلاثة اضعاف على الأقل بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٧٦ وهو أمر يرد في المقام الأول الى ازدياد العوائد النفطية . اما الضرائب غير المباشرة ، ولا سيما الرسوم الجمركية ، فهي اكبر مصدر غير نفطي للايرادات في هذه البلدان ، لكن مقاديرها قليلة وما زالت حتى الآن تكوّن حصة متضائلة من مجموع الايرادات . غير انه يمكن استخدام هذه الضرائب جنبا الى جنب مع الضرائب المباشرة ، بصورة أكثر فعالية ، من اجل زيادة الكفاية في اعتماد الموارد وتحقيق مزيد من المساواة في توزيع الدخل .

وفي البلدان غير المنتجة للنفط زادت ايرادات الحكومات نتيجة لارتفاع حصيلة الضرائب، الا في الجمهورية العربية السورية حيث كانت الزيادة في التحويلات من شركات القطاع العام هي أكبر مصدر للزيادة. أما الضرائب غير المباشرة، ولا سيما الرسوم الجمركية، فانها ليست فقط أكبر مصدر للايرادات وانما تستخدم ايضا كوسائل هامة لرصد الاعتمادات وتحقيق الاستقرار.

بيد ان الضرائب غير المباشرة، بصيغتها المعمول بها حاليا في اطار النظام الضريبي العام، ضرائب تنازلية بشكل كبير. وعلى الرغم من التحسينات التي ادخلت على النظام الضريبي فان مرونة الدخل المتحصل من الضرائب ما زالت منخفضة، مما يتطلب اقتراض اموال ضخمة من الداخل والخارج لتمويل النفقات الرأسمالية المتزايدة. وتشتد الحاجة الى تحسين مصادر الايرادات المحلية في دولتي اليمن بصفة خاصة. وقد حقق تحسين هياكل وادارة الضريبة نتائج طيبة في الأردن، كما يشهد على ذلك تحسن مرونة الدخل المتحصل من الضرائب.

وتتزايد النفقات الحكومية بمعدل اسرع من الايرادات في جميع الاقتصادات غير النفطية. وغالبا ما كان العجز الناتج يمول بقروض أجنبية من آثارها ان بعض البلدان تواجه مشاكل في سداد ديونها. فمثلا يشكل تسديد الديون نسبة ٥٨ في المائة من متحصلات صادرات اليمن. وعلى الرغم من أن نفقات التنمية كانت تزداد بسرعة اكبر من النفقات العادية الا ان النفقات الأخيرة ما زالت تطغى على مجموع النفقات.

وكانت الزيادة في انفاقات الميزانية تهدف الى توزيع اكثر عدلا للدخل. وكانت الزيادات في الأجور ترتبط بالتغيرات في الرقم القياسي للمعيشة. وادخلت ايضا الاعانات المالية التي شملت الخدمات الصحية والتعليم والسلع الغذائية الأساسية.

وقد ارتفع عرض الأموال بشكل حاد، أساسا من خلال التوسع في عمليات التسليف في الاقتصادات غير النفطية ونمو حجم المدخرات والودائع لأجل في الاقتصادات النفطية. وقد أدت الزيادة في الانفاق العام وودائع المدخرات مع الارتفاع الحاد في حجم الأصول المالية الأجنبية الى حالة عالية من السيولة كانت لها ضغوط تضخمية قوية.

١١- دور القطاع العام

يتوسع حجم القطاع العام، مقاسا بمجموع الاستهلاك العام وتكوين رأس المال توسعا سريعا في جميع بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا. وكان السبب وراء تشجيع دور القطاع العام وامكانية توسعه هو التدفق الضخم للموارد المالية الى البلدان النفطية وغير النفطية على السواء وكذلك التغييرات في النظام الاقتصادي لعدة بلدان اعضاء تجاه زيادة اشتراك الحكومات في النشاط الاقتصادي. وكان الهدف في الاقتصادات التي تديرها الدولة هو تحقيق معدلات أعلى للنمو وتنويع الاقتصاد. وفي الاقتصادات الحرة كان الهدف هو تزويد الاقتصاد بالبنية الأساسية اللازمة للأداء الفعال للقطاع الخاص.

وعلى الصعيد القطاعي ما زالت الخدمات العامة تستأثر بالنصيب الأكبر من الانفاقات الحكومية تليها الخدمات الاقتصادية والاجتماعية والجماعية. وقد ازدادت بشكل مطرد اعتمادات استثمار القطاع العام رغم تفاوتها فيما بين البلدان وداخل كل بلد وذلك لصالح القطاعين الزراعي والصناعي وقطاع الموارد الطبيعية. وكان الاستثمار في النقل والمواصلات في معظم ميدانا يستأثر به القطاع العام نظرا لكبر حجم الموارد المالية المستخدمة. واستطاعت الحكومات في عدد من البلدان التوصل الى ملكية وسيطرة واسعتين في بعض القطاعات.

وفيما يخص التنمية الاجتماعية، كان اشتراك القطاع العام أقوى في مجالي التعليم والصحة ولكن اقل فعالية الى حد كبير في مجالات اخرى، مثل رعاية المسنين ومساعدة الأطفال المحتاجين. وبقيت نسبة مجموع النفقات الحكومية المخصصة للتعليم ثابتة في السنوات الأخيرة وتراوحت بين ١٠ و ١٥ في المائة في معظم البلدان. وكانت جهود القطاع العام غير كافية في مجال العلم والتكنولوجيا.

وقد اتسمت زيادة اشتراك القطاع العام في النشاط الاقتصادي، رغم اسهامه الهام لتعزيز العملية الانمائية، بكثير من اوجه النقص والقصور كان مرجعها، في جملة امور، الى الاجراءات البيروقراطية ومركزية اتخاذ القرارات والافتقار الى الموظفين المؤهلين.

٠٠ التجارة والمدفوعات

يضطلع القطاع الخارجي بدور مركزي في اقتصاد المنطقة بكونه مولدا للدخل ومصدرا للمواد الخام والسلع الاستهلاكية والرأسمالية والتكنولوجيا الحديثة على حد سواء. علاوة على ان بعض البلدان، ولا سيما المنتجة للنفط في الخليج، تعتمد بشدة على العمال الأجانب. وموضع ضعف بلدان المنطقة الذي ينطوي على اعتمادها الكبير، والمتطرف في حالات عديدة، على القطاع الخارجي، يشتد من جراء التركيب السلعي البالغ التركيز لصادراتها والتوزيع الجغرافي غير المتوازن لتجارتها (١).

---

(١) كما يتبين بوضوح من هيمنة النفط الخام وعدد قليل من السلع الأولية الأخرى على تجارة الصادرات والاعتماد الشديد على الواردات الغذائية، والتركيز على التجارة مع البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي وعدم الأهمية النسبية للتجارة داخل المنطقة.

ارتفعت القيمة التجميعية لصادرات المنطقة بالدولار بمعدل سنوي يبلغ متوسطه حوالي ٤٧ في المائة خلال السنوات الست الأولى من العقد الحالي اذ وصلت الى ما يزيد على ٧٣ بليون دولار في ١٩٧٦. وكان النمو في الصادرات ابعد ما يكون عن التوزيع المتساوي، سواء بالنسبة للوقت او بين البلدان الأعضاء. وقد كان مركزا بشدة في ١٩٧٤ عندما ارتفعت الصادرات بنسبة ٢٥٦ بالمائة في الاقتصادات النفطية وبنسبة ١٢٩ بالمائة في الاقتصادات غير النفطية (١). وتتضح الفوارق فيما بين البلدان من التنوع الواسع لمعدلات النمو خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٧٦، من بلدان كاليمن الديمقراطية ولبنان اللتين حققتا معدلات سنوية متوسطها مجرد ٩ر٣ و ١٢ر٤ في المائة على التوالي، مقابل معدلات تراوحت بين ٥٦ و ٥٨ في المائة للمملكة العربية السعودية، وعمان، ودولة الامارات العربية المتحدة.

ويعود التوسع السريع في صادرات المنطقة الى حد كبير الى ارتفاع الأسعار، خاصة اسعار النفط، واسعار الصادرات غير النفطية التي تضاعف متوسط اسعارها تقريبا فيما بين ١٩٧٠ و ١٩٧٦.

وكان التأثيران الرئيسيان على حجم الصادرات من المنطقة، ولا يزالان، هما مستوى انتاج النفط الخام والناتج الزراعي. فقد بقي حجم النفط الخام المنتج والمصدر متقلصا خلال السنوات الأخيرة الماضية حتى الجزء الأخير من عام ١٩٧٨. وفي الوقت ذاته استلزمت التغيرات الواسعة في الناتج الزراعي انخفاضا في الفوائض المصدرة في عدة بلدان.

وقد تسارع متوسط معدل النمو السنوي لقيمة الواردات بالدولار في المنطقة من ٦ر٤ في المائة خلال العقد الانمائي الأول الى ٣٨ في المائة في الفترة ١٩٧٠-١٩٧٦، مع زيادة قدرها ٨٣ في المائة سجلت عام ١٩٧٤. وبوجه عام اتسعت واردات الاقتصادات النفطية بسرعة اكبر من ضعف سرعة واردات الاقتصادات غير النفطية، وبمعدلات نمو تتراوح فيما بين ٣٢ في المائة في الكويت الى ٨٤ بالمائة في عمان. وعموما كان الارتفاع في حجم الواردات اكبر كثيرا من الارتفاع في الأسعار غير انه تنبغي الاشارة الى انه كان هنالك ارتفاع كبير في أسعار الواردات مما كان له اثره الضار على القوة الشرائية للصادرات. فبينما ازدادت قيمة الصادرات بحوالي تسع مرات بين ١٩٧٠ و ١٩٧٦، تحسنت القوة الشرائية للصادرات بمجرد ثلاث مرات ونصف.

ولقد امكن احداث توسع حاد في واردات المنطقة اساسا بواسطة التحسن الشامل الذي طرأ على اوضاع مدفوعات البلدان الاعضاء نتيجة للزيادات في سعر النفط التي افادت ايضا الاقتصادات غير النفطية. وبينما تعاظمت بوجه عام في تدفق الواردات قدرة الاقتصادات غير النفطية على تمويلها، فقد تقيدت الواردات بمحدود القدرة الاستيعابية في الاقتصادات النفطية.

وازداد اجمالي الفائض التجاري للاقتصادات النفطية من متوسط قدره ٩٩ر٨ بليون دولار في ١٩٧١-١٩٧٣ الى ٣٢ر٤٨ بليون دولار في ١٩٧٤-١٩٧٦، بينما اتسع العجز في الاقتصادات غير النفطية من ١٦ر١ بليون دولار الى ٣٤ر٢ بليون دولار.

---

(١) في عام ١٩٧٥ تدنت قيمة الصادرات بنسبة ٥ر٨ في المائة للاقتصادات النفطية وبنسبة ٢ر٢٠ في المائة للاقتصادات غير النفطية، بينما حققت صادرات الفئة الاولى ارتفاعا قدره ٢٢ و ٦ر٦ في المائة في العامين التاليين، وأصاب الركود صادرات الفئة الثانية.

وتدنت الصادرات داخل المنطقة من ٦ر٥ في المائة من الصادرات التجميعية في ١٩٧١ الى ٢ر٤ في المائة عام ١٩٧٦ ، بغض النظر عن متوسط معدل نمو سنوي يفوق ٤٠ في المائة . وانخفضت نسبة صادرات الاقتصادات غير النفطية و المستوعبة داخل المنطقة من حوالي الثلث الى ما يتعدى الخمس الى حد ما ، مما يعكس نصيبا متدنيا لجميع البلدان فيما عدا اليمن . ولقد انخفضت حصة الاقتصادات النفطية من الصادرات داخل المنطقة بشكل بسيط من ٣ر٨ الى ٣ر٦ في المائة فيما بين ١٩٧١ و ١٩٧٦ . و بالعكس تحسنت بصورة بسيطة حصة الواردات الناشئة في المنطقة حيث ارتفعت من ٩ر١٣ الى ٨ر١٤ في المائة خلال الفترة ذاتها .

والتفسيرات الواردة للأداء الضعيف نسبيا للتجارة داخل المنطقة تشمل : أوجه العجز وعدم الكفاية في ترتيبات التمويل والمدفوعات التجارية ، وغلبة ترتيبات التجارة والمدفوعات الثنائية و/او تفضيلها ، والاختلافات المؤسسية في تنظيم التجارة ، والعلاقات التجارية القوية والأكثر نفعا مع بلدان خارج المنطقة ، ووجود عوائق غير تعريفية للتجارة في بعض البلدان اساسا على هيئة تراخيص الاستيراد ، والقيود والحدود الكمية على اعتمادات النقد الأجنبي ، واختناقات الشحن ، والافتقار الى التناسق بين اللوائح الجمركية والاجراءات التجارية والعلاقات السياسية غير المستقرة .

غير انه ينبغي التأكيد على ان هذه العوامل هي اساسا اعراض لاتجاهات وخصائص هيكلية عميقة الجذور لاقتصادات البلدان الأعضاء تحد من نطاق التجارة داخل المنطقة .

ولقد شددت نشاطات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، في جهوده للتغلب على هذه العوائق في السنوات الأخيرة على ضرورة انشاء مشاريع مشتركة والتنسيق والتناسق بين خطط التنمية للدول الأعضاء في المجلس.

وقد اثر ازدهار النفط تأثيرا قويا على ميزان مدفوعات البلدان المنتجة للنفط. فقد ابرز بعض السمات الموجودة حاليا كالفوائض التجارية وتراكم الاحتياطيات وادى في حالات اخرى الى هجر انماط المدفوعات التي كانت متبعة في فترة ما قبل الازدهار . ولقد اكدت المدفوعات المحوّلة الكبيرة الحجم والتدفقات الخارجية لرأس المال دور البلدان الاعضاء المنتجة للنفط كمتبرعين رئيسيين بالمعونة على الصعيد الدولي .

واستمر وضع المدفوعات في الاقتصادات غير النفطية يتسم بوجود عجز تجاري ضخم متواصل اتسع بشكل حاد بعد عام ١٩٧٣ . فقد اجتذب الازدهار الاقتصادي للبلدان المنتجة للنفط اعدادا كبيرة من اليد العاملة من الأجزاء الأخرى بالمنطقة ، خصوصا من الأردن ولبنان واليمن ، وبهذا خلق تدفقات كبيرة من اموال المغتربين الى هذه البلدان .

١٣- التعاون والتكامل على الصعيد الاقليمي

ان تخفيف القيود على التجارة قد شكّل حجر الزاوية في جهود التعاون الاقليمي لحوالي عقدين من الزمان ، ابتداء من اوائل الخمسينات. غير ان المنجزات في هذا المجال بقيت دون المتوقع بكثير. وبينما استمر تكوين سوق مشتركة هدفا رئيسيا ، شهد العقد الحالي تحولا محددا في التركيز نحو التعاون في الانتاج والتمويل. وعكس هذا التحول تغيرا في الاتجاه نحو اولويات التعاون الاقليمي يتفق مع تراكم فائض من الموارد المالية مما فتح مجالا واسعا امام امكانيات التعاون.

ولقد اكدت الحاجة الى تنمية القدرات الانتاجية للبلدان الأعضاء في نطاق متكامل اهمية التنسيق والتناسق بين خطط التنمية ، وهي مهمة قرر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية انجازها بحلول عام ١٩٨١.

وقد ظهرت عدة قضايا ، خلال الفترة المستعرضة ، حيث يمكن للتعاون الاقليمي أن يؤتي ثماره. ومن هذه القضايا الأمن الغذائي ، وتطوير تكنولوجيا محلية ، وقضايا تتعلق بنقل التكنولوجيا وتطوير موارد القوة البشرية وارساء قاعدة احصائية على اسس متينة. كما احرزت فكرة التعاون على الصعيدين دون الاقليمي والقطاعي قبولا اوسع.

وقد شكّل التعاون المالي ابرز اوجه التعاون الاقليمي في السنوات القليلة الماضية ، فقد اصبح دافعه باطراد الشعور بالالتزام الأدبي بالازدهار الاقليمي الشامل وتقليل الفوارق بين اعضاء المنطقة. وعلاوة على ذلك فقد ساهمت البلدان الأعضاء مساهمة كبيرة في الجهود الدولية الرامية الى مساعدة البلدان النامية والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي والنقدي (١).

وقد بدأت التدفقات المالية من بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبيك) ، تزداد بسرعة في عام ١٩٧٣ ، وبلغت اكثر من ٦ آلاف مليون دولار بحلول عام ١٩٧٥ ، و ٢٥ره الف مليون دولار في عام ١٩٧٧. (٢)

---

(١) اتضح اهتمام المنطقة بالاستقرار الاقتصادي والنقدي الدولي بشكل كبير في المواقف التي اتخذتها البلدان الاعضاء في المنابر الدولية بشأن القضايا الكبرى ، مثل الركود الاقتصادي في البلدان الصناعية ومشكلة الطاقة. وعلاوة على ذلك فان الطريقة التي ادارت بها هذه البلدان فوائضها المالية شكّلت عامل استقرار كبيرا في اسواق النقد والصرف المضطربة.

(٢) اصبحت المملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة والكويت بحلول عام ١٩٧٦ تشغل المكان الثاني والسادس والحادي عشر في القائمة العالمية للدول التي تمنح المساعدة بشروط ميسّرة من حيث القيمة المطلقة.

وبحساب الناتج القومي الاجمالي تجاوزت هذه التدفقات، الى حد كبير، نسبة الواحد في المائة التي وضعها المجتمع الدولي كهدف لتدفقات المساعدة الانمائية الرسمية. وهي في وضع افضل بكثير من المعونة المقدمة من قبل البلدان الأعضاء في لجنة المساعدات الانمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي.

وارتفعت حصة المعونة الممنوحة بشروط ميسرة باتفاقات متعددة الأطراف ارتفاعا كبيرا ايضا خلال منتصف العقد. وذهبت حصة متزايدة من المساعدة الثنائية الممنوحة بشروط ميسرة الى بلدان غير عربية.

ولا تتوفر، من الناحية العملية، معلومات موثقة بشأن التدفقات الرأسمالية الخاصة داخل المنطقة. ومن المعتقد انه تم استثمار مبالغ كبيرة في العقارات، والمشاريع الصناعية والتجارية، ولكن حجم هذه الاستثمارات يظل ضئيلا بالمقارنة مع الاستثمارات الخاصة خارج المنطقة، أو مع التدفقات الرأسمالية الرسمية.

ولم يمر وقت كاف للقيام بتقدير مناسب لتأثير التعاون المالي على عملية التنمية في المنطقة. ويأتي هذا التعاون الذى حفزه الارتفاع المفاجيء في الموارد المالية، كاستجابة تلقائية للظروف الجديدة. ولم يكن يمثل تطورا داخل اطار محدّد تماما لتعزيز التعاون الاقليمي. غير ان الفترة المستعرضة شهدت عددا من التطورات المؤاتية في هذا الصدد. ويوفر انشاء شبكة من صناديق التنمية، ومنح المعونة باتفاقات متعددة الأطراف بشكل مطرد، واقامة عدد من المشاريع المشتركة، الأدوات الضرورية لقيام تعاون اكثر فعالية. وقد تمّ في الآونة الاخيرة ايضا اتخاذ خطوات للتعجيل بعملية تحديد المشاريع واعدادها، وتنسيق النشاطات بين بعض صناديق التنمية الكبرى. غير انه تظل هناك اختناقات هامة مثل الافتقار الى القوة البشرية المدربة لتزويد المؤسسات المنشأة حديثا بالموظفين وعدم القدرة على طرح مشاريع كافية للتمويل.

١٤- عمليات الشركات عبر الوطنية في المنطقة

لقد حثت الأهمية المتنامية للشركات عبر الوطنية على الصعيد الاقتصادى العالمي المجتمع الدولي على التفكير في اتخاذ خطوات لمراقبة ودراسة عملياتها وتنظيمها.

وقد مارست الشركات عبر الوطنية في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا نشاطاتها من الناحية التقليدية في ميدان النفط، بيد ان الدور الذى تلعبه في القطاعات غير النفطية مثل البناء، والتجارة، والبنوك والسياحة اخذ في الاتساع. وخلال السبعينات، تعزز مناخ الاستثمار الأجنبي في المنطقة عن طريق برامج التنمية الضخمة، التي تتطلب مدخلات هامة من المهارات الفنية والادارية، وعن طريق تخفيف القيود على سياسات الاستثمارات الخارجية. وقد قطعت عدة بلدان اعضاء في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا شوطا بعيدا في اجتذاب الشركات عبر الوطنية للمشاركة في جهودها الانمائية.

ويتخذ نشاط الشركات عبر الوطنية في المنطقة شكل مشاريع مشتركة بصفة اساسية ، وتقتصر حصة مساهمتها في رأس المال ، في العادة ، على ٤٩ في المائة غير ان الشركات عبر الوطنية التجأت ، بشكل مطرد ، الى اتخاذ مجموعة واسعة من الترتيبات التي لا تقوم على اساس الاشتراك في الاسهم ، وتتصدر القائمة الشركات عبر الوطنية العاملة في حقل النفط.

وتبين المعلومات الأولية بشأن نشاطات الشركات عبر الوطنية في المنطقة اتجاها محدودا الى الاستثمار المباشر في قطاع السلع المصنوعة مع اشتراك متزايد في الخدمات الادارية والفنية . وتتمكن اهمية الشركات عبر الوطنية في هذه الميادين في سن قوانين ونظم جديدة كثيرة تحكم عملياتها .

وكان نمو البنوك عبر الوطنية يمثل تطورا هاما خلال السبعينات . وعلى الرغم من ان كثيرا من هذه البنوك كان يعمل في لبنان لسنوات كثيرة قبل منتصف السبعينات فقد اصبح الخليج ، في الآونة الاخيرة ، منطقة تجمّع لعمليات البنوك عبر الوطنية وبرزت البحرين في عام ١٩٧٧ كمركز لهذه المنطقة .

وتفتقر بلدان المنطقة الى اطار قانوني وتنظيمي لمراقبة عمليات الشركات عبر الوطنية ، ولذلك يجب على بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، عند تعاملها مع هذه الشركات ، ان تتعاون تعاونا اوثق ، اذ ان ذلك يزيد من قدرتها على المساومة ويقلل من المنافسة التي لا داعي لها في اجتذاب مساهمة الشركات عبر الوطنية .

١٥- الموارد الطبيعية

يختلف توفر الموارد المعدنية الصلبة اختلافا كبيرا بين البلدان الغنية بها نسبيا ، مثل العراق والمملكة العربية السعودية وتلك التي لا تملك موارد تذكر بما في ذلك الكويت ، والبحرين ، وقطر . وقد تم احراز تقدم كبير نحو تطوير هذه الموارد خلال العقد ، اشتمل على ازدياد عمليات رسم الخرائط الجيولوجية ، واعداد دراسات الجدوى والزيادة السريعة في الانتاج التعديني . وقد أعيقت اعمال المسح والاستكشاف بسبب الكوادر الفنية غير المؤهلة ، والقوانين والنظم التي سنّت بطريقة هزيلة في بعض البلدان . بيد ان الحكومات اندفعت نحو التطوير ، بدعم نشيط من الهيئات الاقليمية والدولية المعنية .

وفي حين كانت تسيطر على التعدين نشاطات ذات علاقة بالنفط ، والى حد اقل بكثير ، استخراج صخور الفوسفات ، فان من المتوقع ان يكون للاكتشافات المعدنية الهامة التي تمّت خلال العقد الحالي تأثير اقتصادي كبير في الثمانينات .

وخلال السبعينات ، تزايد الطلب على الموارد المائية في انحاء منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، تحت تأثير التنمية الاجتماعية والاقتصادية السريعة . ومن الممكن ان تتعرض عملية التنمية الى الخطر بسبب مشاكل توفير المياه ، حيث ان الأنماط الراهنة لاستغلال الماء قد اثرت تأثيرا سيئا على كمية ونوعية الموارد المتاحة . وادت خطورة المشكلة الى صياغة سياسات بشأن استكشاف واستخدام وادارة وتوزيع الموارد المائية .

وكان مسح الموارد المائية المحتمل استخدامها مصدر اهتمام كبير. ومن جهة ثانية، لم يتحقق سوى القليل في ميدان التعاون في ادارة الموارد المائية بالمنطقة.

وعانى تطوير الموارد المائية نقصا في الموظفين الماهرين، على الرغم من انشاء برامج للتدريب في عدة بلدان خلال السبعينات. وقد اكتسبت الكويت والمملكة العربية السعودية مستوى عاليا من الخبرة في ميدان تحلية المياه منذ الستينات. واستمرت طاقة انتاج معامل تحلية المياه في الازدياد خلال الفترة. وتحسنت المرافق العامة لمياه الشرب ومرافق معالجة المجاري تحسنا كبيرا ولكن، نظرا الى نمو السكان السريع، والتصنيع وازدياد عملية التحضر، فان الكثير ما زال ينتظر الانجاز.

اما فيما يتعلق بالطاقة فان اهمية المنطقة التي توفّر ٤٧ في المائة من احتياجات العالم من النفط الخام، شيء غير مبالغ فيه.

وفاق انتاج المنطقة من النفط الخام خلال الفترة ما بين ١٩٧٠- ١٩٧٧ الانتاج التراكمي قبل عام ١٩٧٠. غير انه تجرى معالجة جزء صغير من هذا الانتاج محليا في حين يشحن الباقي في شكله الخام. وبالرغم من ان احتياطيات المنطقة المؤكدة من النفط استمرت في الزيادة خلال العقد، فان نسبة رفع الاحتياطيات الى مستوى الانتاج قد هبطت من ٧٠:١ في عام ١٩٦٧ الى ٥٠:١ في عام ١٩٧٧.

وتستهلك المنطقة كميات قليلة من النفط نسبيا، ويعد الغاز الطبيعي والطاقة الحرارية والشمسية مصادر محتملة للطاقة فيها.

١٦- التنمية الاجتماعية والمستوطنات البشرية

تشبه المشاكل المتعلقة بالتنمية الاجتماعية والمستوطنات البشرية في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا تلك التي تواجهها معظم البلدان النامية، ومنها الفقر والبطالة وقصور المرافق التعليمية والصحية والاسكان دون المستوى، والنظافة الصحية غير الكافية، واختناق المدن وانعزال الريف. وقد اعترضت سبيل الجهود المبذولة للتخفيف من وطأة هذه المشاكل عوامل سياسية وثقافية، وبنيوية، كما اعترضتها عوامل اقتصادية في بعض الأحيان. وقد أدى عدم الاستقرار السياسي المحلي، فضلا عن النزاعات المسلّحة في المنطقة، من جملة امور اخرى، الى نزوح اعداد كبيرة من الناس وعدم استقرارهم.

غير انه تمّ تحقيق تقدم نظرا لادراك الحكومات ان تحسين الظروف الاجتماعية ليس مهما في حد ذاته فحسب وانما هو ضروري ايضا لنجاح التنمية الاقتصادية. وتبعا لذلك تمّ رصد موارد مالية ضخمة لمواجهة المتطلبات الاجتماعية المتنامية بسرعة.

وحظي التعليم باكبر الاهتمام. وبالرغم من ان هدف تعميم التعليم لم يتحقق خلال العقد فقد سجّل نموا ضخما في الالتحاق بالمدارس. وسجل ايضا تقدم في اشراك الاناث في عملية التعليم وفي مراجعة المناهج الدراسية لتعكس الاحتياجات الفعلية. غير ان الهدر في موارد التعليم وطرق التعليم الهزيلة والتركيب العمري للسكان من صغار السن لا تزال ترهق الجهود التعليمية.

وانعكس تقدم المنطقة في ميدان الصحة في ارتفاع توقع الحياة . وبالرغم من ان الاهتمام لا يزال منصبا على الطب العلاجي ، فقد ازدادت البرامج العمومية الموجهة الى الأمراض المعدية والأمراض المسببة للانحلال . زد على ذلك ان التخطيط الصحي الذى يمارس اليوم في معظم البلدان الأعضاء ، ادى الى دعم الخدمات الصحية المحلية وساهم في دعم الطب الوقائي .

وفي مجال خدمات الرعاية الاجتماعية ، ما زال نهج "المؤسسات الخيرية" التقليدية سائدا ، على الرغم من الاهتمام المتزايد بهذه الخدمات وزيادة الانفاق عليها . وارتفع عدد هيئات الرعاية الخاصة للعناية بالأطفال والمسنين والمعوقين . وظل التأكيد منصبّا على العناية التقليدية التي توفرها الأسرة والمجتمع .

ومن بين اخطر المشاكل الناجمة عن النمو الاقتصادى السريع واعادة توطين السكان ، ازدياد الطلب على الاسكان . وكان هناك تأكيد لا لزوم له على الاسكان المرتفع الكلفة مما جعل الاسكان يبدأ بداية تقصر كثيرا عن سد الاحتياجات . ومن المنتظر ان يساعد توفر القروض ووسائل التمويل المبكرة فضلا عن تطبيق التكنولوجيات البديلة على التخفيف من حدة المشكلة .

وعلى وجه العموم ، فان من الصواب الاستنتاج انه على الرغم من المشاكل الكثيرة التي لا تزال تشكل مصدر ازعاج بالنسبة لأنظمة المنطقة الاجتماعية فقد تم تسجيل تقدم كبير خلال العقد الحالي .

١٧- العلم والتكنولوجيا

على الرغم من بعض التحسّن في مجال نقل التكنولوجيا خلال العقد الحالي ، تظل المنطقة موءهلة بشكل غير كاف لجمع وتصنيف المعلومات التكنولوجية وتحليلها . وبالتالي فقد تم الاعتماد بشكل كبير على الخبرة والدراية الاجنبيتين .

ان وظيفة البحث والتطوير بعيدة كل البعد عن ان تأخذ حظها من التقدير ، كما يتضح من اعتمادات الميزانية الهزيلة ، والتسهيلات غير الكافية والتوجيه غير الواضح . وتعجز الدول الأعضاء عن دمج التكنولوجيا كعنصر في التخطيط الانمائي ، وصياغة خطة تطوير خاصة بالتكنولوجيا ذاتها . وقد مارس اكتساب التكنولوجيا الجديدة من خلال استيراد التجهيزات الرأسمالية ضغطا شديدا على المورد المحلي المحدود من الموظفين الفنيين والعلميين . بيد ان النقص أشد ما يكون حدة على المستوى الفني ، وتبلغ نسبة العلماء والمهندسين المؤهلين الى الفنيين حوالي ٢ : ١ . وينبغي ان يكون الهدف الادنى هو عكس اتجاه هذه النسبة . وقد تمّت مواجهة مواطن النقص التي تعاني منها البلدان ، بشكل مؤقت ، وغير كاف ، في اغلب الاحيان ، عن طريق استيراد المهارات الاجنبية . وفي اثناء ذلك ، يتم بذل جهود متناسقة من خلال التعليم والتدريب للتغلب على هذا النقص . ومن شأن التعاون الاقليمي الاوثق ان ييسر اختيار ونقل واعتماد تكنولوجيات تلائم احتياجات المنطقة .

١٨ - الاحصاءات

كان التطوير المطرد للاحصاءات سمة مشتركة بين معظم بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا . وقد اختلف النسق الذى سار طيه هذا التطوير اختلافا كبيرا من بلد لآخر ، تبعا لتضافر العوامل التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ولدى بعض بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (الاردن ، الجمهورية العربية السورية ، العراق ، الكويت ، لبنان ، المملكة العربية السعودية) هيئات احصائية وطنية اكثر تطورا ، تغطي مجالا واسعا من النشاطات والقضايا الاحصائية . وفي المملكة العربية السعودية ، كانت نشاطات الادارة المركزية للاحصاءات تتطور بسرعة كبيرة خاصة فيما يتعلق بالصناعة . وفي لبنان ، توقفت كل النشاطات الاحصائية نتيجة للوضع السائد منذ عام ١٩٧٥ . وقامت البلدان الاخرى الاعضاء في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا مثل البحرين ، وعمان ، واليمن ، والامارات العربية المتحدة ، نسبيا ، بتنويع نشاطاتها الاحصائية ، لكنها لا تزال بحاجة الى الاعتماد على المساعدة الفنية التي تقدمها البلدان الاخرى او المنظمات الدولية . ولدى بلدان اعضاء اخرى احصاءات اولية متناثرة في تقارير تنشرها وزارات وادارات حكومية مختلفة .

وعلى الرغم من التقدم الذى احرز خلال السبعينات في النظم الاحصائية الوطنية ، فان الخدمات الاحصائية في المنطقة لا تزال تعاني من مختلف مواطن القصور في مجالات التغطية ودقة التوقيت ، والتوحيد . وهذا يعزى ، في جملة امور ، الى الطريقة الخاصة التي انتهجت في جمع البيانات الاحصائية فضلا عن الخبرة الاحصائية المحدودة . وينبغي ان تشتمل الجهود المبذولة لمعالجة الوضع على انشاء هياكل احصائية اساسية فعالة ومستديمة تملك جهازا دائما مهمته القيام بالمسوح ودعم تسهيلات التدريب الوطنية والاقليمية .